المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجهات
والجماعات المحلية

حول

مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الداخلية برسم السنة المالية
2009

مديرية التشريع والمراقبة
والعلاقات الخارجية
قسم اللجان

الولاية التشريعية 2006-2015
السنة التشريعية الثالثة: 2008-2009
دورة أكتوبر 2008

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين ،

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر،تقريرا حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية ،والمصالح التابعة لها ،برسم السنة المالية 2009 ،وقد ترأس الاجتماع الخليفة الأول لرئيس اللجنة المستشار المحترم السيد مصطفى الرداد ،وحضره من الجانب الحكومي السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية ،والسيد سعد حصار كاتب الدولة لدى وزير الداخلية ،وعددا من أطر الوزارتين.

وفي مستهل الاجتماع،تفضل السيد وزير الداخلية،بتقديم عرض شامل استمد مرجعيته من الخطب والتوجيهات الملكية السامية المدعمة للمسار التنموي والديمقراطي الذي يشهده المغرب.

كما تم التطرق إلى المستجدات التي عرفتها قضية وحدة المغرب الترابية ،والآفاق الواعدة التي تنتظر رعايا جلالة الملك نصره الله،في الأقاليم الصحراوية ، عن طريق إشراكهم في التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية ،من خلال مشروع الحكم الذاتي المقترح،وإقامة جهوية موسعة وملائمة.

كما تم استعراض المحطات الاستحقاقية، المنتظر تنظيمها في المستقبل القريب، والنصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بها، ويتعلق الأمر بإجراء انتخابات عامة تهم أعضاء المجالس المحلية، والغرف المهنية، وممثلي المأجورين، فضلا عن تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين.

هذا وقد تطرق عرض السيد الوزير، إلى محاور أخرى، منها " المخطط الخماسي 2008- 2012 الرامي إلى دعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية للقيام بدورها على أفضل وجه.

وللمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى نص العرض الذي نرفقه بهذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين ،

في إطار المناقشة العامة، وعلى ضوء المعلومات والمعطيات التي جاءت في عرض السيد الوزير، تدخل عدد من السادة المستشارين، الذين ثمنوا الجهود والمبادرات التي تقوم بها وزارة الداخلية، في نطاق اختصاصاتها، كما أدلوا بجملة من

الملاحظات،والتساؤلات انصبت على القطاعات التابعة للوزارة أو تلك التي تخضع لوصايتها.بالإضافة إلى قضايا ذات صبغة سياسية،ومحلية.

وفيما يلي أهم النقط التي تناولتها المناقشة.

- ❖ الإشادة بالخطب السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله،بخصوص قضية الوحدة الترابية للمغرب،وإعطاء الانطلاقة لإحداث لجنة يناط بها وضع مشروع للجهوية الموسعة.
- ❖ ضرورة الاهتمام بالجماعات الفقيرة،التي تعوزها الإمكانيات والوسائل المادية،حيث تمت المطالبة بإعادة النظر في كيفية تدبير الثروة الوطنية وتوزيعها بشكل عادل.
- ❖ التصدي لظاهرة الإرهاب، والهجرة السرية.
- ❖ إطلاع اللجنة على الوضعية الحالية في منطقة تيفاريتي،وتأكيد أو نفي ماشاع حول مشاريع البناء التي يقوم بها الانفصاليون في المنطقة.
- ❖ المطالبة بالإسراع في تسوية وضعية أراضي الجموع بالمغرب،
- ❖ تقييم العمل بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية .
- ❖ إعادة النظر في طريقة ومسطرة التدبير المفوض.
- ❖ مد السادة المستشارين بكل الملفات التي لها علاقة بزيارات وفود عن الجماعات المحلية للخارج.

❖ إسناد المراقبة الصحية، إلى المصالح التابعة لوزارة الصحة.

❖ التساؤل عن الأشواط والمراحل التي قطعها المخطط المتعلق بالإدارة الترابية وانفصالها عن الإدارة المحلية.

❖ ضرورة الاهتمام بالجانب الأمني، بمفهومه الشامل.

❖ الاهتمام بالموارد البشرية للجماعات المحلية، والتفكير في طرق مضبوطة لإعادة انتشارها.

❖ ضرورة إعادة النظر في الحياد السلبي لوزارة الداخلية في كل مراحيل العمليات الانتخابية، التي سيشهدها، المغرب مستقبلا.

❖ المطالبة بضرورة تفعيل قانون الأحزاب، والقضاء على كل أشكال البلقنة، وظاهرة ترحال البرلمانيين من فرقهم الأصلية إلى فرق أخرى، والدعوة إلى تخليق حقيقي للحياة السياسية.

وفي هذا الإطار، تمت المطالبة، بإيجاد حل للإشكالية التي طرحها حزب الأصالة والمعاصرة بالنسبة لظاهرة الترحال، الذي استفاد منها الفريق التابع لهذا الحزب، وأصبح يتوفر على عدد كبير من البرلمانيين في زمن قياسي.

السيد الرئيس المحترم ،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين ،

في جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أفاد السيد الوزير أن وزارة الداخلية، تقوم بعدة أدوار في القطاعات المرتبطة باختصاصاتها، سواء المتعلقة بالجانب الأمني، أو على صعيد الجماعات المحلية، واعتبر سنة 2008، سنة إصلاحات بامتياز، حيث سيتم تفعيل عدد من القوانين والمراسيم كالميثاق الجماعي، والمالية المحلية، والتصريح بالممتلكات والتقسيم الجماعي، بالإضافة إلى إقرار هيكلة إدارية متعلقة بتدبير الموارد البشرية للجماعات المحلية، لتكون في خدمة التنمية المحلية.

وبخصوص اللامركزية، تم التذكير بالخطاب الملكي الذي تضمن توجيهات سامية هي بمثابة خارطة طريق، ستتولى لجنة تحدث بهذا الخصوص، لفتح نقاش حول وضع آليات جهوية على الصعيد الوطني، تحدد الاختصاصات والوسائل المالية والبشرية لمفهوم جديد للجهة.

وبخصوص موضوع اللاتمركز، فإن الغاية منه هي إحداث إدارة قريبة من المواطن، وفي هذا الصدد تم احداث 400 قيادة جديدة، وعدة عمالات جديدة، سترى النور في سنة 2009.

وبالنسبة لموضوع، الإصلاح السياسي، تم التذكير بقانون الأحزاب، الذي عرف نقاشا سياسيا موسعا، وحظي بإجماع جميع الفرقاء السياسيين بالبلاد، وأصبح العمل به جاريا، ومن جملة أهدافه، وضع حد للبلقنة الحزبية، وذلك بتشجيع خلق اتحادات وأقطاب بين الأحزاب.

لكن هناك بعض القضايا التي لايمكن حلها عن طريق القانون، كظاهرة الترحال التي تشهدها بعض الفرق بالبرلمان، حيث يبقى اختصاص النظر فيها إلى النظام الداخلي لكل من مجلسي البرلمان.

وفيما يتعلق بتعامل وزارة الداخلية، مع حزب الأصالة والمعاصرة أفاد السيد الوزير، أن هذا الحزب تكون على إثر اندماج تم بين خمسة أحزاب، وهذا لايخرج عن الإطار والأهداف التي سطرها قانون الأحزاب، بعد ذلك تقدم نفس الحزب للانتخابات الجزئية، ولم يسجل على وزارة الداخلية أدنى خرق للقانون أو تأييد هذا الحزب ودعمه، بل كان تعامل الوزارة تعامل حياد بالنسبة لكافة الأحزاب التي شاركت في العملية الانتخابية السالفة الذكر.

وبالنسبة للاستحقاقات المقبلة ، فإن دور الأحزاب، وكل الفعاليات المهتمة، يبقى أساسيا لخلق جو من الحماس والتعبئة لدى الرأي العام، والمواطنين، بالإضافة إلى مايمكن أن تقوم به وسائل الإعلام الوطنية في هذا

الشأن،بغاية إفراز منتخبين محليين قادرين على تدبير الجماعات المحلية،وتطبيق آليات الحكامة المحلية.

وفيما يخص بعض القضايا الأخرى التي تدخل ضمن اهتمامات وزارة الداخلية،والجماعات المحلية،والتي تناولها السادة المستشارون في مداخلاتهم،فإن الوزارة ستحضر جوابا مكتوبا حولها،سيوضع رهن إشارتهم لاحقا.

وفي اجتماعها المنعقد يوم الثلاثاء 16 دجنبر 2008على الساعة الثانية بعد الزوال صادقت اللجنة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2009 والذي يتضمن ميزانيتي التسيير والاستثمار،بالنتيجة التالية :

الموافقون	:	5
المعارضون	:	1
الممتنعون	:	لاأحد

مقرر اللجنة:

عبد اللطيف أبدوح

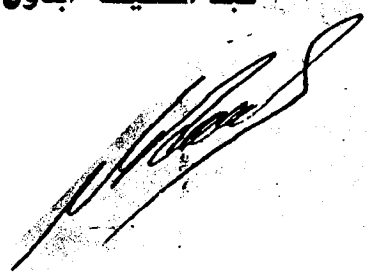

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

- - -

عرض وزير الداخلية
أمام لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية
بمجلس المستشارين
حول
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية
برسم سنة 2009

دجنبر 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني أن أعرض على أنظار لجنتكم الموقرة الخطوط العريضة لمشروع ميزانية وزارة الداخلية.

إن مشروع هذه الميزانية ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، المحددة على وجه الخصوص، في الخطب السامية لهذه السنة بمناسبة عيد العرش المجيد، وافتتاح البرلمان، وتخليد الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء، والرامية إلى مواصلة تحصين البناء الديمقراطي وصون وحدتنا الترابية، وتعزيز الأمن، وترسيخ المكتسبات في مجال الحريات العامة والفردية، ودعم مسلسل اللامركزية واللاتمركز في أفق بناء جهوية ملائمة، وتوطيد مبدإ القرب، وتخليق الحياة العامة، وتسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى، وتشجيع الاستثمار، فضلا عن دعم برامج التنمية البشرية والتضامن، وحماية القدرة الشرائية للمواطن، والنهوض بالعالم القروي.

وقبل التطرق إلى المحاور الرئيسية لهذا المشروع، سأعرض الحصيلة العامة للسنة الجارية، مع استشراف الآفاق المستقبلية لعمل هذا القطاع.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لقد تتبعتم التطورات التي عرفتها قضية وحدتنا الترابية والتي تحظى بالأولوية المطلقة بالنسبة لكل المغاربة ملكا وحكومة وشعبا.

وفي هذا الصدد، أكد **جلالة الملك نصره الله** في خطابه السامي الذي وجهه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، أن قضية الصحراء أمانة في أعناق كل المغاربة، وأن بلادنا قامت بمجهود جبار يتمثل

في اقتراح مبادرة للحكم الذاتي من شأنها فتح أبواب المصالحة أمام أبناء أقاليمنا الصحراوية وإشراكهم في التدبير الذاتي والديمقراطي لشؤونهم المحلية، سواء من خلال إقامة جهوية واسعة وملائمة، أو من خلال الحكم الذاتي المقترح متى تم التوافق السياسي بشأنه واعتماده كحل نهائي من طرف المنتظم الأممي.

وموازاة مع هذا العمل السياسي والدبلوماسي، فإن عجلة التنمية بأقاليمنا الجنوبية تواصل مسيرتها من أجل توطيد الأسس الكفيلة بخلق دينامية اقتصادية واجتماعية تواكب النهضة الشاملة التي تعرفها باقي ربوع المملكة.

وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح كبير الإنجازات الهامة التي تحققت في أقاليمنا الجنوبية، خاصة في مجال التهيئة الحضرية بالمدن الصحراوية. وقد أصبحت هذه المدن، بفضل تأهيلها، نموذجا للمدن الحديثة في إفريقيا خصوصا بعد إيجاد الحل الملائم لمخيمات الوحدة في سائر أقاليمنا الصحراوية وبالأخص في مدينة العيون، فضلا عن تجاوز وحل عدد من الملفات التي كانت تطرح إشكاليات اجتماعية ومطلبية وذلك بتعاون وثيق ومتواصل مع المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية كملف متقاعدي الفوسفاط، والأعضاء السابقين بالمجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، والبحث عن السبل الكفيلة بحل القضايا المطروحة والمرتبطة بالعائدين لتمكينهم من وسائل العيش الكريم داخل وطنهم.

كما واصلت وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة تنفيذ استراتيجيتها التي تندرج ضمن السياق الراهن لفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تراعي خصوصيات المنطقة، وذلك من خلال برنامج مندمج ومتكامل، متعدد السنوات، يعطي الأولوية لمشاريع القرب ذات الوقع الاجتماعي.

ويشمل هذا البرنامج مشاريع دعم الأنشطة المدرة للدخل، وتشجيع المبادرة الحرة والتشغيل الذاتي، ودعم الولوج إلى المرافق الحضرية، وتعزيز البنيات التحتية، وتهيئة وتجهيز المرافق الجماعية، بالإضافة إلى المشاريع السكنية والمشاريع المندمجة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تعتزم بلادنا خلال السنة المقبلة، **تنظيم انتخابات عامة** لتجديد انتخاب أعضاء المجالس المحلية وأعضاء الغرف المهنية وممثلي المأجورين لولاية انتدابية جديدة، فضلا عن تجديد ثلث عدد أعضاء مجلس المستشارين.

ولا يسعنا إلا أن نسجل باعتزاز المبادرة الملكية المعلن عنها في الخطاب السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة والرامية إلى تخفيض سن الترشيح من 23 إلى 21 سنة، وإلى العمل على "تشجيع حضور ملائم وأوسع للمرأة في المجالس الجماعية".

واستعدادا لهذه الاستحقاقات، وسيرا على نهج التشاور والتنسيق الذي دأبت الوزارة على نهجه، عقدنا سلسلة من اللقاءات مع الأحزاب السياسية لتبادل الآراء ومناقشة المواضيع والقضايا ذات الصلة بهذه الاستحقاقات.

وعلاقة بذلك، أعدت الوزارة جدولة زمنية مفصلة لكافة العمليات المرتبطة باستحقاقات 2009، فضلا عن إعداد مشروع قانون يغير ويتمم القانون المتعلق بمدونة الانتخابات، ومشروعي قانون بتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية العامة، ومراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

وبالإضافة إلى ذلك، ستتولى الوزارة إعداد مشاريع النصوص الأخرى ذات العلاقة بتدبير الملف الانتخابي، وخاصة منها المتعلقة بتحديد تواريخ المواعيد الانتخابية وجدولتها الزمنية، وكذا ضبط اللوائح الانتخابية بعد إدخالها إلى الحاسوب، فضلا عن مشاريع المراسيم المتعلقة بالتقسيم الانتخابي الخاص بالغرف المهنية.

ومن أجل إعمال التعديلات الجديدة التي يقترحها مشروع القانون بتغيير مدونة الانتخابات، ستتولى الوزارة مواكبة عملية المراجعة الاستثنائية وتأطير المشرفين على إنجازها من خلال تكوين مباشر لهم في هذا المجال.

كما ستحرص الوزارة على ضمان تكوين ملائم للطاقم الإداري المشرف على تحضير الانتخابات على الصعيد الإقليمي والجهوي، علاوة على إعداد المطبوعات الانتخابية وكافة الوسائل المادية واللوجيستيكية الضرورية لإجراء عمليات الاقتراع.

وعلاوة على ذلك، أعدت الوزارة مشروع مرسوم يغير بموجبه المرسوم المحدد للائحة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والقروية بالمملكة وعدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جماعة، وذلك على إثر الانتهاء من عملية ملاءمة التقسيم الجماعي.

وللتذكير، فإن عملية **ملاءمة التقسيم الجماعي** همت 481 جماعة من أصل 1497، من بينها 362 جماعة قروية و119 جماعة حضرية. وتم بنفس المناسبة، إحداث 16 جماعة جديدة، منها 14 جماعة قروية وجماعتين حضريتين، وإدماج 14 جماعة قروية فيما بينها، وترقية 20 جماعة قروية إلى مستوى جماعات حضرية، وحذف 3 جماعات قروية.

كما تولت هذه الوزارة ضبط المعطيات الإحصائية المتصلة بعدد السكان القانونيين بكل جماعة، انطلاقا من النتائج الرسمية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، قصد تحديد عدد الأعضاء الواجب انتخابهم في مجلس كل جماعة انطلاقا من الشرائح التي يحددها القانون المتعلق بمدونة الانتخابات.

وبناء عليه، ستضم الخريطة الجماعية الجديدة للمملكة 1.503 جماعة، منها 221 جماعة حضرية و1.282 جماعة قروية.

كما أن عدد المستشارين الجماعيين سينتقل من 22.945 إلى 23.799 مستشارا، يتوزعون ما بين الوسط الحضري الذي ارتفع فيه عدد المستشارين من 4.469 إلى 5.295 مستشارا، والوسط القروي الذي انتقل فيه عدد المستشارين من 18.476 إلى 18.504 مستشارا.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

وضعت وزارة الداخلية مخططا خماسيا 2008-2012 لدعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية لبناء منظومة أمنية متكاملة تنصهر في إطارها جهود كافة الفاعلين في الميدان الأمني.

وفي إطار هذا المخطط، التزمت الوزارة، على المدى المتوسط، بتحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

أولا: تأهيل وإعادة هيكلة المصالح الترابية والأجهزة الأمنية وتوفير الدعم المنسق لوسائل عملها؛

ثانيا: مراجعة التقسيم الإداري الحالي عبر التكثيف التدريجي لشبكة القيادات والملحقات الإدارية؛

ثالثا: دعم سياسة الاستقلال التدريجي اللوجيستيكي والمالي للعمالات والأقاليم عن الجماعات المحلية؛

رابعا: اتخاذ بعض إجراءات المواكبة كإصلاح المنظومة القانونية المرتبطة بالمجال الأمني وتشجيع القطاع الخاص للأمن والعمل على تقنينه.

وفي هذا السياق، ووعيا بالتحديات الأمنية التي تواجه بلادنا، فقد مكن اعتماد المخطط الوطني لليقظة، من تحقيق نتائج هامة، خاصة على مستوى الضربات الإستباقية التي وجهتها الأجهزة الأمنية لمختلف المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف أمن البلاد.

كما تنكب حاليا لجنة مكونة من ممثلين عن وزارة الداخلية والمصالح الأمنية ووزارة التشغيل والتكوين المهني على إخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بتنفيذ القانون الخاص بشركات الحراسة ونقل الأموال إلى حيز الوجود.

وبهدف إشراك الفاعلين الاقتصاديين في مجهود الحفاظ على الأمن، تم توقيع اتفاقية بين وزارة الداخلية والمجموعة المهنية لأبناك المغرب تتضمن مجموعة من الإجراءات الأمنية الواجب اتخاذها من أجل محاربة ظاهرة السطو على المؤسسات المالية، كما تعتزم الوزارة عقد اجتماعات مع مسؤولي مؤسسات اقتصادية أخرى قصد تحسيسهم بضرورة المساهمة في الحفاظ على الأمن.

ولتثمين المكتسبات المهنية لجميع الأطراف المتدخلة في مجال **محاربة الهجرة السرية**، عملت الوزارة على بلورة إستراتيجية جديدة ترتكز على تكثيف التنسيق بين كافة المتدخلين خاصة على مستوى الوقاية والزجر و حماية الضحايا.

وهكذا، تم إلى غاية منتصف شهر نونبر 2008، إجهاض 3.767 محاولة للهجرة السرية. كما تم تفكيك 191 شبكة إجرامية.

وأمام تحويل مسار عصابات الاتجار في البشر، منذ نهاية 2005، إلى موريتانيا والسينغال والجزائر، أصبح المغرب يلعب دورا آخرا يتجلى في عمليات الإنقاذ التي تقوم بها البحرية الملكية في الشواطئ الجنوبية للمملكة، إذ تم خلال هذه السنة، إنقاذ أكثر من 1.470 مهاجرا أجنبيا سريا أثناء عبورهم المياه الإقليمية المغربية. كما تم تنظيم عملية ترحيل طوعية لـ 201 مهاجرا سريا أجنبيا لدولهم الأصلية بحضور ممثلي الهيئات الدبلوماسية لبلدانهم وممثل المنظمة العالمية للهجرة.

وانسجاما مع الإستراتيجية الوطنية **لمحاربة المخدرات**، فإن عمل الوزارة يندرج في إطار مندمج يأخذ بعين الاعتبار الجوانب المرتبطة بهذه الظاهرة من حيث العرض والترويج والطلب، وذلك بتنسيق محكم مع المصالح الحكومية وغير الحكومية المعنية.

وبفضل تضافر جهود كافة الأطراف، تم خلال هذه السنة إتلاف ما يناهز 4.500 هكتارا من القنب الهندي بكل من أقاليم تاونات و شفشاون و العرائش و تطوان. كما تم إلقاء القبض على ما يزيد عن 1.200 شخصا متورطين في الاتجار الدولي للمخدرات وحجز كميات هامة من هذه المواد.

وستواصل الوزارة مكافحة المخدرات من خلال تكثيف عمليات إتلاف المساحات المزروعة، ومراقبة الحدود لتشديد الخناق على مروجي المخدرات، وتنظيم حملات إعلامية وتحسيسية مع إشراك فعاليات المجتمع المدني وتعزيز التعاون الدولي لمحاربة هذه الظاهرة في إطار المسؤولية المشتركة.

وفيما يتعلق **بتقوية قدرات المديرية العامة للأمن الوطني**، تم برسم هذه السنة توظيف ما يزيد عن 3.300 عنصرا. وستعزز المصالح الخارجية بـ 586 عنصرا يتابعون تكوينهم بالمعهد الملكي للشرطة، منهم 40 عميدا و98 ضابطا للشرطة، و40 ضابطا للأمن، و275 مفتشا للشرطة، و133 حارسا للأمن.

ولتحسين نسبة التغطية الأمنية، تمت برمجة بناء 5 مناطق للأمن، و12 مفوضية للشرطة، و32 دائرة للشرطة تتمركز 7 منها بالدار البيضاء. بالإضافة إلى برمجة إحداث مجموعة متنقلة لحفظ النظام بطنجة، ومجموعة التدخل السريع بكل من فاس ومكناس، وفرق البحث والتدخل بكل من الرباط والدار البيضاء.

وللتذكير، تم تسجيل 235.333 قضية على الصعيد الوطني خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية وهو ما يشكل انخفاضا في عدد القضايا بما مجموعه 4.713 قضية أي بنسبة انخفاض تصل إلى1,96 % مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، علما أن التحليل الموضوعي لظاهرة الإجرام يكشف عن ظهور أنواع جديدة من الجرائم تنجم عن طبيعة التحولات المتسارعة الناتجة عن ارتفاع التمدن، وتراجع دور الأسرة، وتوسيع نطاق الحريات العامة والفردية، والتطور التكنولوجي وآثار العولمة والانفتاح على العالم الخارجي. لذلك، فإن التصدي للجريمة يتطلب توفير وسائل لوجيستيكية، مادية وبشرية موازية.

وفي هذا الإطار، فإن الإدارة العامة للأمن الوطني تعمل على وضع خطط أمنية وقائية وعلاجية مناسبة تتمثل فيما يلي:

أولا: رسم خريطة إجرامية مضبوطة تحدد النقط السوداء التي يرتفع فيها معدل الجريمة بهدف وضع خطط مندمجة للتدخل تضمن تحقيق أعلى مردودية ممكنة بأقل جهد وتكلفة؛

ثانيا: تحليل الظواهر الإجرامية ورصد الوسائل التي ترتكب بها الجرائم وأساليب تنفيذها مع توجيه عمليات الزجر حسب دوافع ارتكابها؛

ثالثا: زيادة الاهتمام بالدراسات الميدانية للظواهر الإجرامية، وتشجيع البحوث المتعلقة بها، ونشرها، وتعزيز التبادل بين الدول بشأنها؛

رابعا: تكثيف التنسيق بين مصالح الأمن ومصالح الدولة التي تعنى بالحالة الأمنية.

ولتحفيز الموارد البشرية للأمن، تبذل الوزارة قصارى جهدها لتسوية وضعيتهم الإدارية: فعلاوة على الترقية الاستثنائية برسم سنة 2007، التي سيستفيد منها 6.596 موظفا، تم خلال هذه السنة منح 214 مكافأة كاعتراف من الوزارة للمستفيدين عن تفانيهم في عملهم.

واستجابة لطلبات الانتقال والتبادل المعبر عنها من طرف العناصر الأمنية، تم خلال هذه السنة تنظيم حركية واسعة استفاد منها 2.097 عنصرا، وذلك ضمن تصور جديد يسعى لترشيد إعادة الانتشار.

وبهدف تحسين الوضعية الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني، عملت الوزارة على تسهيل عملية اقتناء السكن عن طريق إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من المؤسسات العمومية المختصة والمنعشين العقاريين الخواص لتوفير 50% من الحاجيات السكنية لرجال الأمن والتي تقدر بحوالي 10.000 سكن، فضلا عن إبرام اتفاقيات في إطار الشراكات الاجتماعية، تسمح لموظفي الأمن الوطني بالاستفادة من قروض السكن، وقروض الاستهلاك والتأمين على السيارات بشروط تفضيلية.

ومن أجل تحسين ظروف استقبال وخدمة المواطنين الراغبين في الحصول على **البطاقة الوطنية الإلكترونية**، تم اعتماد برنامج لتهيئة المراكز الوطنية لتسجيل الوثائق التعريفية بمختلف مناطق المملكة. وفي هذا الصدد، تم خلال سنتي 2007 و2008 تهييء 52 مركزا لتسجيل المعطيات التعريفية. ومن المرتقب إعداد 58 مركزا إضافيا في غضون 2009.

وفي إطار برنامجها الهادف إلى توفير الحماية للوثائق التي تصدرها، فإن الوزارة مقبلة على **إصدار جواز سفر بيومتري** يمكن المغرب من التوفر على وثيقة سفر آمنة ومطابقة لتوصيات المنظمة الدولية للطيران المدني، وذلك لضمان عالمية جوازات السفر المغربية.

كما سيتم في مطلع السنة المقبلة، **اعتماد بطاقة جديدة للسوابق**، تتوفر فيها عناصر أمان، لحمايتها من محاولات التزييف أو التزوير التي يمكن أن تطالها.

وبخصوص **المفتشية العامة للقوات المساعدة**، خصص المخطط الخماسي مكانة هامة لهذه القوة الاحتياطية لتضطلع بدور حيوي وأساسي على المستوى الترابي. و يكمن هذا الدور في الدعم والتنسيق مع كافة المصالح الأمنية على مستوى القيادة أو الملحقة الإدارية باعتبارها قطب الرحى في المنظومة الإدارية الجديدة ومستوى القرب الأمثل الذي تنتظم حوله باقي المصالح الأمنية.

وتنفيذا لهذا المخطط، تم خلال هذه السنة، تعبئة غلاف مالي يقدر بـــ 493,2 مليون درهما لإنجاز الأشغال بالقيادات الجهوية للقوات المساعدة لطنجة- تطوان، والدارالبيضاء والحسيمة، مع إنجاز مساكن إدارية بثكنة مجموعة المخزن المتنقل بالعيون. كما تم إنجاز الأشغال بمدرسة تكوين الأطر وبثكنة المخزن المتنقل بإقليم بنسليمان، بالإضافة إلى توسيع مدرسة تكوين ضباط وضباط الصف بنفس الإقليم.

وموازاة مع ذلك، تم تعزيز حظيرة سيارت هذا الجهاز باقتناء 545 سيارة نفعية وخفيفة، كما تم اقتناء عتاد وآليات متطورة للاتصال وتجهيزات معلوماتية حديثة.

وعلى مستوى **الوقاية المدنية** تم الشروع في تنفيذ الشطر الأول من المخطط الخماسي بهدف تحسين معدل تغطية التراب الوطني بإحداث 13 مركزا للإغاثة و3 وحدات جهوية متنقلة للتدخل لمواجهة المخاطر المحتملة بكل من الدار البيضاء، ووجدة وطنجة، بالإضافة إلى تجهيز مراكز الإغاثة الجديدة بـــ 30 سيارة للإسعاف و30 شاحنة لمكافحة الحرائق.

ولدعم وحدات التدخل، تم اقتناء 30 شاحنة صهريجية لإطفاء الحرائق و60 سيارة نفعية، وعتاد الإسعاف والإنقاذ وعتاد معلوماتي وتقني متطور.

وقد بلغت ميزانية التجهيز 207 مليون درهما برسم سنة 2008 بما فيها اعتمادات الأداء 150.5 مليون درهما واعتمادات الالتزام 56.6 مليون درهما.

وتعزيزا للموارد البشرية للوقاية المدنية، تم تنظيم مباراة لتوظيف11 طبيبا من الدرجة الأولى و560 رقيبا. كما تمت ترقية 1.587 عنصرا، أي ما يعادل 33% من مجموع أعوان الوقاية المدنية.

ومن أجل تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لرجال الوقاية المدنية، تمت تأدية التعويضات عن الساعات الليلية برسم سنة 2007-2008، والتغطية الصحية وتوفير السكن، حيث استفاد 87 عنصرا من مشروع رياض الوداية. كما تم تخصيص اعتمادات لبناء وترميم السكن الوظيفي.

أما على مستوى تدخلات وحدات الوقاية المدنية، تم خلال الفترة الممتدة ما بين يناير إلى شهر شتنبر من السنة الجارية، تسجيل ما يناهز 280.000 تدخلا عبر مجموع التراب الوطني، شملت حوادث السير وإخماد الحرائق الغابوية والصناعية، وكذا عمليات الإنقاذ من الغرق.

ولمواجهة **مخلفات الفيضانات** الأخيرة، عبأت مصالح الوقاية المدنية إمكانيات مادية وبشرية هامة لتنظيم عمليات الإنقاذ وتقديم الإسعافات للمتضررين.

وقد تعبأت اللجنة المركزية لليقظة والتنسيق بوزارة الداخلية، والتي تضم مختلف الهيئات الوزارية المعنية، للتخفيف من حدة آثار هذه التساقطات مع التركيز على إنقاذ وإغاثة السكان المتضررين، وتوفير الخيام والأغطية، وتنظيف المباني والمناطق المغمورة بالمياه والأوحال. كما تم خلق الصندوق الخاص بمكافحة آثار الكوارث الطبيعية بغلاف مالي قدره 2 مليار درهم بتمويل من الميزانية العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاجتماعية وهبة من المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وبفضل تضافر جهود كافة المتدخلين، تم تسريع عملية إعادة سير المرافق وبناء المنشآت والطرق المتضررة، مع الاستمرار في مضاعفة الجهود لفك العزلة عن بعض المناطق الصعبة الولوج.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بهدف توفير الشروط الضرورية لتمكين بلادنا من ولوج مرحلة جديدة في مجال ديمقراطية القرب وجعل **الجماعات المحلية** شريكا أساسيا في تحقيق التماسك الاجتماعي وتنشيط الاقتصاد المحلي، عملت الوزارة على وضع مخطط استراتيجي في أفق 2009، يرتكز على المحاور الأربعة التالية:

أولا: توفير الشروط الضرورية لتمكين المنتخبين المحليين من القيام بدورهم الحقيقي المتمثل في وضع التصورات وتحديد الاختيارات؛

ثانيا: إرساء قواعد إدارية محلية ناجعة مدعمة بكفاءات عالية وموارد مالية كافية؛

ثالثا: الانتقال التدريجي بدور الدولة من الوصاية إلى المواكبة؛

رابعا: وضع إطار قانوني ملائم في مستوى التطلعات المرسومة.

ولتجسيد هذا المخطط على أرض الواقع، وبهدف تعزيز الترسانة القانونية للامركزية، تم إعداد عدد من مشاريع النصوص القانونية تتمثل في مشروع تعديل الميثاق الجماعي، ومشروع قانون يتعلق بتنظيم مالية الجماعات المحلية وهيئاتها ومشروع قانون يتعلق بتدبير الممتلكات الجماعية.

واقتناعا منها بأهمية التخطيط والبرمجة كأساس للحكامة المحلية، واصلت الوزارة دعمها للجماعات من أجل وضع برامج للتنمية والتأهيل الحضريين، إذ تم تسجيل دينامية متجددة للتأهيل الحضري، بحيث أصبحت 190 جماعة تتوفر على برامج خاصة بها، وذلك بغلاف مالي يناهز 29 مليار درهما، بلغت مساهمة الوزارة فيه ما يقارب 8,4 مليار درهما.

كما ينصب عمل الوزارة على إخراج الإستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية كأداة لاستباق المعيقات التي يطرحها التطور السريع للسكان الحضريين، وكذا لضمان الحاجيات الناجمة عن التوسع المجالي السريع للتكتلات العمرانية.

ومن أجل مساعدة الجماعات القروية على إعداد المخطط التنموي الجماعي، وضعت مجموعة من الدلائل التوجيهية لإعداد هذا المخطط رهن إشارتها، فضلا عن إبرام اتفاقيتين مع المندوبية السامية للتخطيط ووكالة التنمية الاجتماعية من أجل تقوية قدرات الجماعات القروية في ميدان التخطيط.

وفي إطار التحسيس بأهمية المخططات الجهوية لإعداد التراب، تمت خلال هذه السنة دراسة العروض التقنية الخاصة بإنجاز ثلاثة مخططات جهوية لجهات: تازة- الحسيمة- تاونات، والشاوية- ورديغة، ومراكش- تانسيفت- الحوز، علما أنه تم في السنة الماضية المساهمة في تمويل 4 مخططات لفائدة جهات مكناس- تافيلالت، والرباط-سلا- زمور- زعير، والغرب- الشراردة- بني حسن، ودكالة- عبدة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

في إطار دعم مؤسسة الحالة المدنية، أعطيت خلال شهر يوليوز الماضي، الانطلاقة الرسمية لحملة وطنية واسعة النطاق لتعميم التسجيل في الحالة المدنية في أفق نهاية السنة المقبلة. كما تم الشروع هذه السنة في تنفيذ الجزء الأول من برنامج **تأهيل وعصرنة مؤسسة الحالة المدنية** عبر وضع برنامج إعلامياتي لتخزين رسوم الحالة المدنية.

وفي هذا الصدد تم اختيار بعض مكاتب الحالة المدنية بالمملكة كمرحلة تجريبية في أفق تعميمها على الصعيد الوطني ابتداء من سنة 2009. وقد رصدت هذه الوزارة لهذا البرنامج غلافا ماليا يناهز 600 مليون درهما.

وفي إطار الجهود الرامية إلى **تنمية الموارد الذاتية للجماعات المحلية**، تواصل الوزارة العمل من أجل عصرنة الإدارة المحلية الجبائية من خلال مساعدة الجماعات على تبني تنظيم هيكلي لمصالحها الجبائية، ومصاحبتها ببرامج تكوينية. كما يتم إعداد مشروع مرسوم يتعلق بالحقوق والإتاوات والمساهمات.

ولتمكين الجماعات المحلية من المساهمة في دينامية النمو وتقليص الفوارق الاجتماعية، فإن الوزارة تواصل توظيف مواردها في إنجاز البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية ومشاريع التجهيزات والمرافق الأساسية ومختلف الخدمات الجماعية.

وفي هذا الإطار، تواكب الوزارة البرامج التنموية للجماعات المحلية سواء على مستوى التخطيط والبرمجة أو على مستوى التنفيذ والدعم التقني المالي، وذلك للرفع من مهنية واحترافية المصالح الجماعية المختصة.

فبالنسبة **لتأهيل وتنمية قطاع التطهير السائل**، تم إعداد الشطر الثاني من البرنامج الوطني"2008-2012" بشراكة مع مصالح كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء، وذلك بهدف إتمام أشغال التطهير السائل بـــ 31 مدينة ومركزا، وإعطاء انطلاقة الأشغال بـــ 188 مدينة ومركزا، على أمل رفع هذه النسبة من 24% إلى 49 % في أفق 2012، وتحسين الظروف المعيشية لـــ 9,4 مليون نسمة.

أما بالنسبة **للنفايات الصلبة**، فقد تم رصد غلاف مالي يقدر بحوالي 150 مليون درهما لتمويل المشاريع المبرمجة برسم هذه السنة، سواء المتعلقة بالتدبير المفوض أو بالتدبير المباشر.

ولدعم **برنامج الكهربة القروية الشاملة** رصدت الوزارة برسم هذه السنة (إلى حدود شتنبر) 60 مليون درهما، استفادت منه 59 جماعة قروية.

ولقد مكن هذا البرنامج، منذ انطلاقته وإلى غاية نهاية شهر يوليوز2008، من كهربة 32.860 قرية، أي ما يناهز 1.718.000 مسكنا.

أما فيما يتعلق **بالبرنامج الوطني للطرق القروية**، فقد تم إلى حدود نهاية شتنبر 2008، تقديم دعم للجماعات التي تأكد عدم قدرتها على تحمل تكلفة إنجاز المشاريع الطرقية المسطرة داخل مجالها الترابي. وقد بلغ هذا الدعم 83 مليون درهما، استفادت منه 290 جماعة قروية موزعة على 20 إقليما.

وسيمكن هذا البرنامج برسم سنة 2008 من إنجاز ما يناهز2000 كلم من الطرق القروية، مما سيمكن من رفع نسبة الولوج إلى 65%.

ولدعم إنجازات **البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب "PAGER"**، تم تخصيص 200 مليون درهما لفائدة 178 جماعة قروية لتمكينها من توفير حصتها لتمويل تجهيزات جلب الماء لفائدة ساكنتها.

ومن جهة أخرى، واصلت الوزارة تتبع إنجاز المشروع الريادي (GPOBA) الذي تقوم به وكالة مكناس وليديك (الدارالبيضاء) وأمانديس (طنجة) والذي يهدف إلى ربط حوالي 11.300 عائلة ذات الدخل المحدود بشبكتي الماء الصالح للشرب والتطهير.

ولتأهيل المرافق العمومية ذات الصبغة التجارية، فإن الوزارة عاقدة العزم على مواصلة العمل من أجل عقلنة تدبير هذه المرافق وعصرنتها.

فبالنسبة **لأسواق الجملة للخضر والفواكه**، تم إبرام اتفاقية شراكة بين وزارتي الداخلية والصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة بخصوص إعداد مخطط توجيهي لإعادة هيكلة وتوزيع هذا المرفق. كما يتم حاليا مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأسواق بتنسيق مع الأطراف المعنية.

وبخصوص **أسواق الجملة للدواجن**، تم إعداد مشروعين لتأهيل سوقي الرباط والدار البيضاء بكلفة إجمالية تصل إلى 6 مليون درهما.

ومن أجل تحسين ظروف **تحضير اللحوم**، تم تقديم دعم مالي يقدر بـــ 72 مليون درهما لبعض الجماعات (القنيطرة، وجدة، الحاجب والجديدة) لتأهيل وإنجاز مجازر جديدة.

وفيما يتعلق **بالمحطات الطرقية**، فيتم حاليا مواصلة مراحل الدراسة الشمولية الرامية إلى وضع برنامج عمل لتأهيل هذا المرفق، سواء على مستوى البنايات أو التجهيزات أو على مستوى التدبير وجودة الخدمات. وتهم هذه الدراسة تسع محطات طرقية بكل من الرباط، سلا، مكناس، فاس، طنجة، بني ملال، سطات، مراكش وإنزكان.

وموازاة مع ذلك، تم تقديم مساهمة مالية تقدر بـــ 10 مليون درهما لبناء محطة طرقية بمدينة الحسيمة.

ومن أجل تأهيل **قطاع النقل الحضري**، تم وضع إستراتيجية وطنية للتنقلات الحضرية بدعم من البنك الدولي تمت بلورتها في إطار تشاركي بين الجماعات المحلية ومختلف المتدخلين في هذا المجال سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

كما تم إعداد مشروع قانون حول التنقلات الحضرية يهدف إلى إلزام الجماعات المحلية بإنجاز مخططات التنقلات الحضرية كأداة للتخطيط من أجل تحسين ظروف تنقلات السكان ووضع سياسة تهدف إلى تطوير هذا القطاع.

وبهدف الإسراع في تفعيل صندوق دعم النقل الحضري، تم تحديد الشروط الضرورية وكذا المسطرة الواجب اتباعها لمنح إعانات لفائدة الفاعلين في القطاع من وكالات مستقلة وشركات ذات الامتياز وتدبير مفوض لتغطية الخصاص الناتج عن النقل المدرسي والجامعي.

وفي إطار مواكبة الجماعات المحلية **في مجال الوقاية الجماعية والصحة العامة**، تم اعتماد برنامج لتأهيل المكاتب الصحية، إذ سيتم كمرحلة أولى استهداف جماعات فاس، أكادير، مراكش، سطات، الجديدة ووجدة، على أن يتم تعميم البرنامج تدريجيا على باقي الجماعات المحلية. وستساهم الوزارة في هذا البرنامج بنسبة 50% من التكلفة الإجمالية للمشاريع المقترحة على أن تتحمل كليا نفقات التكوين والخبرة.

ومساهمة منها في برنامج "شواطئ نظيفة"، رصدت الوزارة 15 مليون درهما لفائدة 20 جماعة ساحلية، مع تخصيص 11,96 مليون درهما لتشغيل 2000 معلم سباحة وتزويدهم بالتجهيزات اللازمة. كما تمت تعبئة 8 مليون درهما لاقتناء أربع محطات قارة لقياس جودة الهواء خاصة بالمدن الكبرى.

وبخصوص الارتقاء بالمدرسة، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإصلاح نظام التربية والتكوين، تعمل هذه الوزارة بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، من أجل تعبئة كافة المتدخلين والمهتمين بالحقل التربوي وترسيخ مبدأ التقائية المشاريع ضمن مقاربة تشاركية ترتكز على مبادئ القرب والتدبير الترابي.

وفي إطار النهوض **بأنشطة القرب الرياضية والسوسيو-ثقافية**، تم إبرام اتفاقية إطار للشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة الشباب والرياضة لتدعيم التجهيزات الأساسية للرياضة والشباب في المجالين القروي والحضري وفق مخطط عمل مشترك. كما ستعمل هذه الوزارة بمقتضى هذه الاتفاقية على حث الجماعات المحلية على إيلاء المزيد من العناية بمجالي الشباب والرياضة، مع المساهمة حسب الإمكانات المتوفرة في تجهيز وصيانة وتسيير المنشآت المنجزة في إطار الاتفاقيات الخصوصية.

ولدعم مجال ألعاب القوى، وبموجب الاتفاقية الإطار للشراكة الموقعة بين مصالح هذه الوزارة والجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى سيتم تحويل 129 مليون درهم إلى الصندوق الوطني لتنمية الرياضة على أربعة أشطر تمتد من 2008 إلى 2011.

ومن شأن مختلف هذه الأوراش المساهمة في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وترسيخ أسس التدبير المحكم للشأن المحلي.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المحترمين؛

تعتبر حصيلة تنفيذ برامج **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** منذ أن تفضل **جلالة الملك محمد السادس نصره الله**، بإعطاء انطلاقتها سنة 2005 إلى يومنا هذا، حصيلة إيجابية بكل المقاييس، إذ مكنت من خلق حركية حقيقية على مستوى انخراط وتعبئة الفاعلين في هذا الورش الملكي المتميز.

وقد شكلت سنة 2008 فرصة لإنجاز تقييم مرحلي لمنجزات هذه المبادرة برسم 2007/2005، وذلك لقياس التغييرات الايجابية ودراسة وقع المشاريع على المستفيدين، وتقييم فعالية برامج المبادرة على مستوى الحكامة والشفافية والدينامية المحلية، مع إبراز نقط القوة والجوانب المطلوب تحسينها.

وقد أكدت نتائج التقييم أن أسلوب الحكامة المعتمد، المبني على مرونة المساطر وترسيخ المشاركة ميدانيا وفق تركيبة ثلاثية مكونة من المنتخبين والنسيج الجمعوي وممثلي المصالح الخارجية، ساهم بشكل ملموس في ضمان تنفيذ سليم وملائم لبرامج ولتطلعات المبادرة على جميع المستويات.

وخلص التقييم إلى أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تجاوزت اليوم مرحلة الإعداد وأصبحت تتبلور من خلال منهجية عمل أكثر مهنية مع ترسيخ حقيقي لدور الرافعة للعمل التنموي على الصعيد المحلي.

وعلى مستوى المنجزات، مكنت برامج المبادرة الأربعة إلى حدود 31 دجنبر 2007، من برمجة أكثر من 12 ألف مشروعا استفاد منها بطريقة مباشرة أكثر من 3 ملايين مستفيدا.

وبالنسبة للسنة الجارية، تم اتخاذ كل الترتيبات المالية في مطلع السنة حتى يتسنى تمويل المشاريع في وقتها المناسب.

وقد بلغت الاعتمادات برسم هذه السنة، 1,69 مليار درهما كاعتمادات للأداء، و823 مليون درهما كاعتمادات للالتزام تم رصدها لإنجاز 3304 مشروعا، بكلفة إجمالية تناهز ملياري و344 مليون درهما.

وفيما يخص حصيلة مختلف برامج المبادرة برسم 2008، فقد تم إلى نهاية أكتوبر، انتقاء 1.071 مشروعا في إطار برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، بكلفة إجمالية تجاوزت 595 مليون درهما.

وفي إطار برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، تم كذلك انتقاء 701 مشروعا بكلفة إجمالية بلغت ما يفوق 883 مليون درهما.

أما البرنامج الأفقي، فقد عرف انتقاء 1.579 مشروعا بكلفة إجمالية تناهز 727 مليون درهما.

وأخيرا، عبأ برنامج محاربة الهشاشة والتهميش غلافا ماليا يزيد عن 511 مليون درهما لتمويل 365 مشروعا.

وتشكل مساهمة المبادرة 53 % من الكلفة الإجمالية لمختلف هذه المشاريع، مما يعني أن 47 % من هذه الكلفة تم تأمينها عن طريق الشراكة المحلية، مما يعزز بالملموس دور الرافعة الذي تضطلع به المبادرة الوطنية.

وستواصل الوزارة العمل من أجل تثمين المكتسبات والاستمرارية في ضمان المزيد من الفعالية والنجاعة لبرامج هذه المبادرة، مع تعزيز تواصل القرب وترسيخ ثقافة المشاركة والانخراط والشراكة والتضامن. كما سيتم الحرص على تحقيق المزيد من التقائية البرامج الإنمائية على مستوى المجالات المستهدفة مع مضاعفة تسريع وتيرة إنجاز المشاريع.

وفي إطار أوراشها المتعددة، **ساهمت مؤسسة الإنعاش الوطني** خلال هذه السنة، في توفير أكثر من 16,3مليون يوم عمل وتشغيل حوالي 59 ألف عامـــل، خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية والفقيرة.

وقد همت هذه الأوراش تجهيز مشاريع الاستثمار الفلاحي، والتجهيزات الأساسية، والنظافة، وإعداد وصيانة الفضاءات الخضراء، بالإضافة إلى المشاريع ذات الطابع الاجتماعي: كبناء وتوسيع 30 دارا للطالب، وبناء وإصلاح 27 ناديا نسويا، وبناء 16 دارا للشباب و13 مركزا متعدد الاستعمالات في مجال التنمية الاجتماعية.

وفي إطار السياسة الوطنية الهادفة إلى تعبئة الموارد المائية وحماية المناطق المهددة بالفيضانات، تم في دجنبر 2004 إبرام اتفاقية إطار بين وزارة الداخلية وكتابة الدولة المكلفة بالماء تغطي الفترة الممتدة إلى متم سنة 2009. وتتضمن هذه الاتفاقية إنجاز 20 سدا صغيرا و7 منشآت لإصلاح ودعم مجاري الوديان بغلاف المالي تتحمله الجماعات المحلية قدره 733.5 مليون درهما. وقد انتهت الأشغال إلى حد الآن من 11 مشروعا في حين تتقدم الأشغال في 12 مشروعا آخر.

وقد بلغت الاعتمادات التي تم رصدها من قبل الإنعاش الوطني لهذه المشاريع إلى حد الآن 245.34 مليون درهما.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

حفاظا على **القدرة الشرائية للمواطنين**، انصب اهتمام الوزارة خلال هذه السنة، على المساهمة في تفعيل عمل أجهزة المراقبة وحثها على محاربة المضاربة في المواد الأكثر استهلاكا، فضلا عن المساهمة في بلورة وتفعيل المخططات الحكومية الهادفة إلى تقوية وإنعاش الاستثمارات ببلادنا وجعلها وجهة للاستثمار الدولي.

ولضمان تموين مستمر بالمواد الغذائية، سهرت الوزارة على تتبع وضعية السوق حول الخصاص الذي تعرفه أحيانا السوق المحلية من بعض المواد والتدخل لدى الوزارات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة في وقتها المناسب، مع إعداد منظومة جديدة لجمع المعلومات حول الأثمان والمعاملات التجارية.

وبخصوص تتبع ومواكبة عمل المراكز الجهوية للإستثمار، تميزت الحصيلة خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة بتقدم ملموس مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة. وقد ارتفع عدد الشواهد السلبية المسلمة بنسبة 11%، وعدد المقاولات المنشأة بنسبة 11 % كذلك (12780 وحدة مقابل 11491)، كما وصل المبلغ الإجمالي للمشاريع الاستثمارية التي حصلت على الموافقة 142 مليار درهما، أي بنسبة نمو بلغت 30 %، استثمرت منها 54 مليار درهم في قطاع السياحة.

أما الاستثمارات الخارجية، فقد بلغت 35 مليار درهم خلال هذه الفترة.

وفي إطار **ممارسة الوصاية على الجماعات السلالية**، كرست هذه الوزارة خلال سنة 2008 التوجه الذي يولي أهمية بالغة لتحصين وصيانة الرصيد العقاري الجماعي، وكذا تعبئته لإنعاش الاستثمار من طرف ذوي الحقوق أنفسهم أو من طرف الفاعلين الاقتصاديين من القطاع العام أو الخاص.

فبخصوص التصفية القانونية للأراضي الجماعية، تم خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة، تحديد ما يفوق 112.600 هكتارا، والمصادقة على 528 هكتارا من العقارات المحددة وتحفيظ ما يفوق 6.260 هكتارا من الأراضي الجماعية. ومن المرتقب خلال ما تبقى من هذه السنة، المصادقة على 7.460 هكتارا وإيداع 70 مطلب تحفيظ يهم 4.500 هكتارا.

ومن أجل ضبط المعطيات المتعلقة بهذا الرصيد العقاري، ضاعفت الوزارة جهودها خلال هذه السنة لاستكمال جمع المعطيات الخرائطية المرتبطة بمجال العقار الجماعي وإدماجها ضمن نظام المعلومات الجغرافية والنظام المعلوماتي بمديرية الشؤون القروية.

أما بخصوص تعبئة الأراضي الجماعية من أجل إنعاش حركية الاستثمار، تميزت هذه السنة بالمساهمة الفعالة لهذه الأراضي في توفير الوعاء العقاري لإنجاز مشاريع استثمارية كبرى تعود بالنفع سواء على الاقتصاد الوطني أو على الجماعات السلالية.

وفي هذا الإطار، تم خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية، إبرام 330عقد كراء مع مستثمرين خواص همت مساحة إجمالية تقدر بـ 6000 هكتارا من أجل إنجاز استثمارات قدر غلافها ب 425 مليون درهما تهم على الخصوص القطاع الفلاحي.

كما تم التوقيع على 46 عقد بيع عقار جماعي همت مساحة إجمالية تقدر بـ 4510 هكتارا تخصص لإنجاز مشاريع عمرانية وسياحية وصناعية، وكذا لتدعيم التجهيزات الأساسية بعدة مناطق بالمملكة.

وعلى مستوى توظيف العائدات المالية للجماعات السلالية، تمت المصادقة، خلال التسعة أشهر الأولى من هذه السنة، على إنجاز40 مشروعا تنمويا لفائدة 44 جماعة سلالية بغلاف مالي يناهز 30 مليون درهما. ومن المنتظر إلى أواخر السنة الحالية، أن تتم المصادقة كذلك، على حوالي 60 مشروعا إضافيا بغلاف مالي يقدر بـ 50 مليون درهما.

وموازاة مع توظيف العائدات لإنجاز مشاريع تنموية، تم خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2008، توزيع ما مقداره 223 مليون درهما، استفاد منها 19.344 ذي حق، ينتمون إلى 51 جماعة سلالية.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إيمانا منها بضرورة مواصلة ترسيخ آليات التدبير والحكامة الجيدة، تعمل الوزارة على مواكبة المصالح الترابية والجماعات المحلية ودعم قدراتها لترشيد تدخلاتها وخدماتها وعقلنة أسلوب أدائها بما يتماشى مع مبادئ القرب والمفهوم الجديد للسلطة.

ولضمان ذلك، تتولى المفتشية العامة للإدارة الترابية مهام **المراقبة والتفتيش مع تقديم الاستشارة والمساعدة** للمرافق الترابية والجماعات، وذلك انطلاقا من عمليات التفتيش والافتحاص. وفي هذا الإطار، فقد بلغ عدد مهمات التفتيش إلى نهاية شتنبر، 148 مهمة، شملت بالأساس المراقبة المالية والإدارية للجماعات المحلية وهيئاتها، وافتحاص الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على صعيد كل الأقاليم والعمالات.

ولدعم هذا التوجه، تم تسطير هدف على المدى المتوسط، يقضي بإخضاع كل جماعة محلية لافتحاص دقيق كل أربع سنوات.

وموازاة مع ذلك، اعتمدت وزارة الداخلية برنامج عمل متكامل يهدف إلى تأهيل و**تحديث المرافق الترابية وتقريبها من المواطنين**، وذلك من خلال إعادة تنظيم وتوزيع عقلاني ومتوازن لمختلف الوحدات الإدارية عبر مجموع التراب الوطني.

وتروم فلسفة هذا البرنامج إيجاد توازن على مستوى التأطير الإداري بين الوسطين الحضري والقروي.

أما على المستوى القروي فيتوخى هذا البرنامج فك العزلة عن المناطق التي تعاني من ضعف البنيات الأساسية ومن عامل البعد الجغرافي وصعوبة التضاريس.

وفي هذا الإطار، وبهدف تعزيز شبكة التأطير الإداري في أفق 2013، تمت برمجة إحداث 472 وحدة إدارية جديدة تتكون من 408 قيادة وملحقة إدارية، و34 دائرة، و19 منطقة حضرية، و11 باشوية. وسيتم إلى نهاية هذه السنة، إحداث 52 وحدة إدارية من مجموع الوحدات المبرمجة، كما سيتم خلال السنة المقبلة إحداث 80 وحدة إدارية أخرى.

وفي أفق إعداد رجال سلطة مؤهلين لمواكبة التحولات التي تعرفها بلادنا، عملت الوزارة وبمبادرة ملكية سامية على الانخراط في ورش إصلاحي كبير على مستوى مناهج التعليم بالمعهد الملكي للإدارة الترابية تروم دعم القدرات المعرفية للمتدربين والرفع من مستوى استعدادهم لممارسة مهامهم وفق المفهوم الجديد للسلطة.

وقد توجت هذه الجهود بالمصادقة على المرسوم المتعلق بالمعهد الملكي للإدارة الترابية.

وفي إطار هذه الدينامية، تميزت هذه السنة كذلك بمصادقة **جلالة الملك** على **النظام الأساسي الخاص برجال السلطة** ومتصرفي وزارة الداخلية لدعم قدرات هذه الهيئة لمباشرة المسؤوليات المنوطة بها.

ولتسوية وضعية مساعدي السلطة القرويين العاملين بالمدارات الحضرية والذين يبلغ عددهم حاليا 2.504 عونا، عملت هذه الوزارة، باتفاق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، على إحداث 560 منصبا ماليا جديدا من فئة المقدمين الحضريين برسم سنة 2008 تم إدراجها في قانون الإطارات لمساعدي السلطة. على أن يتم في المراحل المقبلة إدماج الأعداد المتبقية.

ولتحسين وضعية أعوان السلطة، تسعى الوزارة إلى وضع قانون أساسي خاص بهذه الفئة، كما ستعمل على انخراط مساعدي السلطة القرويين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، حيث تجري الاتصالات مع مؤسسة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من أجل تسهيل انخراط هذه الفئة في هذا النظام.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بلغ **الغلاف المالي الإجمالي** المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم 2009، ما يناهز 16,1 مليار درهما،بما في ذلك إعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

- **ميزانية التسيير** بمبلغ 13,2 مليار درهما، بزيادة 22,8 % مقارنة مع سنة 2008. ويتوزع هذا الغلاف بين اعتمادات الموظفين 10, 34 مليار درهما (بزيادة 24,8 %) واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة 2, 81 مليار درهما (بزيادة 16,4 %).

- **ميزانية الاستثمار** بمبلغ 2, 98 مليار درهما، بما في ذلك اعتمادات الأداء 2,38 مليار درهما واعتمادات الالتزام 607 مليون درهما (مسجلة بذلك زيادة تقدر بـــ 0,6 % مقارنة مع السنة الماضية).

كما تجب الإشارة إلى أن الاعتمادات المرصودة **للحسابات الخصوصية** بلغت برسم 2009 ما مجموعه 24,1 مليار درهما، موزعة ما بين : الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (180 مليون درهما، خصص كليا للاستثمار)، وصندوق دعم الأمن الوطني (10 مليون درهما)، وصندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطي (5 مليون درهما) والصندوق الخاص لإنجاز برنامج بطائق الهوية الإلكترونية وسندات السفر (519,7 مليون درهما)، وحصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (18,9 مليار درهما)، والصندوق الخاص لحصيلة حصص

الضرائب المرصودة للجهات (725,9 مليون درهما)، وصندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (400 مليون درهما)، وصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2,25 مليار درهما)، وحساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (566,5 مليون درهما)، وصندوق التطهير السائل وتحلية المياه العادمة (500 مليون درهما).

وفيما يتعلق **بالمراكز الجهوية للاستثمار**، والتي تعد من ضمن مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد تم تخصيص 63 مليون درهما للتسيير وتحملات الاستغلال.

وبذلك يتضح من خلال هذه الأرقام، أنه إذا ما استثنينا اعتمادات الالتزام والاعتمادات المرصودة للحسابات الخصوصية السالفة الذكر، فإن الغلاف المالي المخصص لوزارة الداخليـــة برسم 2009، يبلغ 15.530.898.000 درهما.

وأخيرا، وبالنسبة لإحداث المناصب الجديدة، فقد بلغت حصة وزارة الداخلية 3800 منصبا، مع الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية التزمت بإعادة رصد 2000 منصب مالي لفائدة مصالح الأمن في إطار إعادة انتشار الموظفين.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم 2009.

وفقنا الله جميعا لخدمة هذا الوطن في ظل القيادة الرشيدة **لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره**. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.